www.daralthaqafa.com

شـــرح
قانون الجرائم الإلكترونية

وفقـــاً لأحـــدث التعديـــلات
بموجـــب قانـــون رقـــم 17 لسنـــة 2023
وفقـــاً للتشريعـــات الجزائيـــة

الدكتور
فتحـي توفيـق الفاعـوري
أستاذ القانون الجنائي
كلية الحقوق - جامعة البترا

المحامية
ليـــن ماجـــد أبـــو زهـــرة
ماجستير في القانون الجنائي



دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

شـــرح
قانون الجرائم الإلكترونية

وفقـــاً لأحـــدث التعديـــلات
بموجـــب قانـــون رقـــم 17 لسنـــة 2023
وفقـــاً للتشريعـــات الجزائيـــة

www.daralthaqafa.com

345 ,026

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2026/11/6811)

المؤلف: فتحي توفيق الفاعوري - لين ماجد أبو زهرة

الكتاب: شرح قانون الجرائم الإلكترونية

الواصفات: الجرائم الإلكترونية - القانون الجنائي

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9957-16-417-5

الطبعة الأولى 2027م - 1448هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved Copyright ©

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

دار الثقافة للنشر والتوزيع

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن

Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله (شارع الجامعة الأردنية) - مقابل بوابة العلوم للجامعة الأردنية

مجمع محمد عربيات التجاري - رقم 261 - الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962+) - موبايل: 9992616 79 (962+)

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

شـــرح
قانون الجرائم الإلكترونية

وفقـــاً لأحـــدث التعديـــلات
بموجـــب قانـــون رقـــم 17 لسنـــة 2023
وفقـــاً للتشريعـــات الجزائيـــة

الدكتور
فتحـي توفيـق الفاعـوري
أستاذ القانون الجنائي
كلية الحقوق - جامعة البترا

ليـــن ماجـــد أبـــو زهـــرة
ماجستير في القانون الجنائي

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
2027 م - 1448هـ

www.daralthaqafa.com

الفهرس

مقدمة 9

1 تسمية القانون وبدء العمل به 11
2 التعريفات 12
3 الدخول غير المصرح به والاعتداء على البيانات والمواقع 17
4 الدخول غير المشروع إلى الأنظمة والمواقع ذات الأهمية الوطنية 34
5 اصطناع الحسابات والوسائل الإلكترونية وانتحال الهوية 42
6 الاعتداء البرمجي على البيانات والأنظمة والمواقع 45
7 اعتراض البيانات والاتصالات وإفشاؤها أو استخدامها 48
8 الاعتداء على بيانات الدفع الإلكتروني والمعاملات المالية والمصرفية 51
9 تشديد عقوبات الاعتداء على الأنظمة المالية والمصرفية 55
10 الاحتيال الإلكتروني 57
11 حيازة وتداول أدوات ارتكاب الجرائم الإلكترونية 60
12 التحايل على العنوان البروتوكولي لارتكاب الجرائم أو إخفائها 62
13 المحتوى الإباحي والاستغلال الجنسي عبر الوسائل الإلكترونية 64
14 الترويج للدعارة والفجور والمساس بالآداب العامة إلكترونياً 72
15 الأخبار الكاذبة والذم والقدح والتحقير إلكترونياً 75
16 اغتيال الشخصية عبر الوسائل الإلكترونية 78

www.daralthaqafa.com

17 إثارة الفتنة والكراهية والعنف وازدراء الأديان إلكترونياً..... 81
18 الابتزاز والتهديد الإلكتروني..... 83
19 الترويج الإلكتروني للأسلحة والمتفجرات والاتجار بها وطرق تصنيعها ... 87
20 انتهاك الخصوصية بنشر المحتوى الخاص أو التلاعب به..... 89
21 طلب أو قبول منفعة لنشر محتوى غير قانوني 91
22 جمع أموال الجمهور لاستثمارها إلكترونياً دون ترخيص..... 93
23 مخالفات الترويج الإلكتروني لجمع التبرعات والصدقات 96
24 النشر المحظور لبيانات القائمين على تنفيذ القانون 97
25 مسؤولية مديري المواقع والحسابات على المحتوى غير القانوني..... 100
26 الجرائم الإلكترونية المعاقب عليها في تشريعات أخرى 102
27 الاشتراك والتدخل والتحريض على الجرائم الإلكترونية..... 103
28 حالات مضاعفة العقوبات..... 105
29 تخفيض العقوبة للإسهام في كشف الجرائم ومرتكبيها..... 107
30 تطبيق العقوبة الأشد..... 108
31 المصادرة والتدابير التكميلية وعقوبة إعاقة تنفيذها 109
32 صلاحيات التفتيش والفحص والضبط والتحفظ على الأدلة..... 111
33 الأوامر القضائية بحجب المحتوى وحفظ البيانات والإفصاح عنها..... 114
34 استعجال الفصل في قضايا الجرائم الإلكترونية 121
35 تخصيص مدعين عامين وقضاة للجرائم الإلكترونية..... 122
36 حجية الأدلة الإلكترونية وتجريم إخفائها أو العبث بها..... 124
37 التزامات منصات التواصل خارج المملكة وجزاءات مخالفتها..... 126

www.daralthaqafa.com

38 الاختصاص القضائي بالجرائم المرتكبة داخل المملكة وخارجها 128
39 إصدار الأنظمة التنفيذية 132
40 إلغاء قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2015 132
41 المكلفون بتنفيذ القانون 133

هوامش الكتاب 135
المـــراجـــع 141

www.daralthaqafa.com

مقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي شرّع الأحكام وأمر بالعدل والإحسان والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأطهار الهادي إلى سواء السبل حكم بما أنزل الله فكان حكمه عدلاً وقوله صدقاً فأسس دولة الإسلام على العدل حتى أصبحت قوية فانتصرت، جعلنا الله من السائرين على خطاه وعلى نهجه القويم محبين للعدل عاملين على إرساء دعائمه في شتى بقاع الأرض.

نحن نعلم أن القانون يهدف إلى تحقيق غاية كبيرة في كل زمان ومكان ألا وهي فكرة العدالة فهي الغاية القصوى التي يسعى لها القانون، فالقانون يجب أن يكون رديفًا للعدالة وأنه دونها يكون مدعاة للسخرية.

وأن هذا القانون أياً كان مجاله يعالج مسائل وقضايا وفقاً للنصوص التشريعية، وقد يجري على هذا القانون تعديلات تشريعية لتعالج مسائل أو جرائم مستحدثة تظهر بين فترة وأخرى مع تطور الحياة، وقد يصدر قانون جديد يعالج هذه المسائل أو الجرائم التي قد تعجز القواعد العامة عن معالجتها بالشكل الصحيح.

وخير مثال على ذلك ما ظهر في السبعينيات من القرن الماضي عندما ابتكرت أجهزة الحاسوب ودخلت كافة مناحي الحياة وظهرت أيضًا جرائم حديثة رافقت هذا التطور، وفي نهاية القرن ذاته ظهر أيضاً ما يعرف بالهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة والتي أتاحت للمستخدم الاتصال بالأشخاص بكافة أنواعهم بكل سهولة ويسر، وقد ظهر مع ذلك الكثير من الجرائم عبر هذه الوسائل حيث كانت تعالج وفقاً للقواعد العامة للجريمة، ومع تزايد هذه الجرائم وهذه السلوكات الخاطئة أصبحنا بحاجة ملحة إلى قواعد

www.daralthaqafa.com

خاصة لتعالج هذه الجرائم فصدر قانون جرائم نظم المعلومات الأردنية سنة 2010 ثم صدر قانون الجرائم الإلكترونية رقم 27 لسنة 2015 والذي يعتبر القانون الخاص الذي يعالج الجرائم التي ترتكب عبر الوسائل الإلكترونية، وبعد أن دخل هذا القانون حيز التنفيذ وعالج الكثير من الجرائم الإلكترونية، إلا أنّ فقهاء القانون وشراحه وجدوا قصوراً تشريعياً في هذا القانون مما حدا بهم إلى توضيح ذلك، والتنسيب إلى الجهات المعنية بتعديل نصوص القانون ليعالج القصور التشريعي، وبالفعل صدر قانون الجرائم الإلكترونية رقم (17) لسنة 2023 والذي ألغى بموجبه القانون السابق وفقاً لأحكام المادة (40) منه.

وبنظرة متفحصة لهذا القانون الجديد نجد أنه قد تضمن 41 مادة اشتملت على النصوص التي تجرم الأفعال وتعاقب عليها بمعنى أنها تنطوي تحت القسم العام لقانون العقوبات، كما تضمن أيضاً نصوصاً تعالج الجرائم التي تقع على الأشخاص ونصوصاً أخرى تعالج الجرائم التي تقع على الأموال.

كما تضمن أيضاً نصوصاً إجرائية بينت الإجراءات المتبعة في استقصاء الجريمة الإلكترونية، وهذا ينطوي تحت مظلة قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وسوف نتعرف على هذه النصوص التي تقع ضمن الأحكام العامة لقانون العقوبات والجرائم التي تقع على الأشخاص والجرائم التي تقع على الأموال والأصول الجزائية المتبعة في الجريمة الإلكترونية بالشرح الوافي الموجز.